العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

The relationship between governments spending and unemployment rate in Algeria during the period 1990-2019

حدادي محمد لمين[1*]، مراد زايد[2]

[1]مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، Haddadi.mohamedlamine@univ-alger3.dz

[2]جامعة الجزائر3(الجزائر)، zaidmourad895@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ القبول: 2021/07/10 تاريخ النشر : 2021/08/04

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) في الأجلين القصير والطويل، من أجل ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في المدى الطويل، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.71%.

الكلمات الدالة : الإنفاق الحكومي، معدل البطالة، التكامل المشترك، نموذج ARDL.

تصنيفات JEL: **C01 , E62 , J23 , H5**

Abstract :

This study aims to search for the relationship that exists between government spending and unemployment rates in Algeria during the period (1990-2019) in the short and long terms. For that purpose, the Autoregressive Distributed lag (ARDL) model was used. The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between government spending and the unemployment rate in the long run, as an increase in government spending by 1% leads to a decrease in the unemployment rate by 0.71%.

Keywords : government spending; Unemployment rate; co- integration; ARDL model.

JEL Classification Codes :C01, E62, J23, H5

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تمس جميع بلدان العالم دون استثناء، تحدث نتيجة حدوث اختلال بين العرض والطلب على العمل، فهي تمس جميع فئات المجتمع مما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع. والجزائر كغيرها من دول العالم ما زالت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى حدود 31.84% سنة 1995، ويرجع سبب تفاقم هذه المشكلة إلى الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة1986، والإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر خلال الحقبة الماضية.

من بين أهم السياسات الاقتصادية المستعملة للحد من انتشار البطالة، نجد سياسة الإنفاق الحكومي التي تعتبر أداة من بين أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لإعادة التوازن لسوق العمل. تعتمد الجزائر بشكل أساسي على سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية، التي تعتبر بمثابة محفز للاقتصاد الوطني، فعند حدوث اختلال في سوق العمل تتدخل الدولة عن طريق سياسة الاتفاق الحكومي بزيادة أو رفع حجم الإنفاق الحكومي من أجل زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة من البطالة.

إشكالية الدراسة : تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ماهي العلاقة التي تربط الإنفاق الحكومي بمعدلات البطالة في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالإنفاق الحكومي والبطالة؟
- كيف يساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة نظريا وقياسيا؟

فرضيات الدراسة :

- يساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدل البطالة.
- وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة.
- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأجلين القصير والطويل.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة إيجاد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة؛
- إبراز أهمية السياسة المالية ومدى تأثيرها على سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- إبراز أهمية أساليب وأدوات القياس الاقتصادي في تحليل أداء سوق العمل.

منهج الدراسة : للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مناسب لاستعراض التطور الحاصل في الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، والاعتماد على دراسة حالة الجزائر في الدراسة القياسية محاولين تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة.

الدراسات السابقة : هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، وفيما يلي أهمها:

– دراسة حمزة وتهتان، 2020، بعنوان: **دور الإنفاق العام في تقليص معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2016**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النفقات الحكومية في التقليص من البطالة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن الإنفاق العام أثر عكسي على معدلات البطالة.

– دراسة عباس وشنتوف، 2018، بعنوان: **تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر 1970–2015**، وقد هدفت إلى محاولة قياس التغير في الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الزمنية ما بين 1970–2015، وتوصلت الدراسة إلى قدرة السياسة المالية في خفض معدلات البطالة في الجزائر.

– دراسة فلاك ركن الدين، 2017، بعنوان: **الإنفاق العام وسوق العمل في الجزائر للفترة 1980–2014**، ولقد استخدم كمتغيرة تابعة معدل العمالة **(empl)**، بينما استخدم كمتغيرات مفسرة نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي**(eq)**، نسبة نفقات التسيير الناتج المحلي الإجمالي **(fonc)**، معدل الفائدة الحقيقي**(int)**،معدل التضخم**(inf)**، معدل نمو الناتج الإجمالي**(gdp)**، معدل نمو المجتمع النشيط**(pa)**، نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي**(flot)** .ولقد قام بتقدير هذا الأثر باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة "**ARDL**"، وقد توصل إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرة معدل العمالة وبقية المتغيرات، أما فيما يخص تأثير النفقات العامة فلقد تبين وجود أثر موجب وقوي لحصة النفقات التجهيز من الناتج المحلي على معدل العمالة في الأجل الطويل، كما أنه موجب وضعيف في الأجل القصير، مع وجود أثر موجب وضعيف في الأجل القصير لنفقات التسيير إلى إجمالي الناتج المحلي على معدل العمالة، كما أن هذا الأخير غير مرن في الأجل الطويل لنفقات التسيير إلى إجمالي الناتج المحلي.

– دراسة رائد محمد، 2016، بعنوان: **أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في فلسطين للفترة 1995–2015**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995–2015، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين النفقات الجارية وإعداد العاطلين عن العمل(البطالة)، أي أن سياسة الإنفاق العام ليس لديها قد على معالج ظاهرة البطالة.

– دراسة رأس محمد وبن سماعين مراد، 2015، بعنوان: **نمذجة قياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001–2014، وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك وECM**، ولقد توصل الباحثين إلى إمكانية بناء نموذج ذات اتجاه واحد على المدى الطويل بين الإنفاق والتشغيل، ووجود أثر معنوي لسياسة الإنفاق الجزائرية على دخول الأفراد والتشغيل، وليس لها تأثير على مستوى الأسعار.

– دراسة زكان ورابح بلعباس، 2011، بعنوان: **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973–2008)**، قد استخدما كمتغير التابع معدل البطالة أما المتغير المستقل متمثل في الإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار البسيط ونماذج الانحدار الذاتي **(var)**، وقد توصل إلى وجود تأثير ايجابي لسياسة الإنفاق على معدلات البطالة ولعدة سنوات متتالية.

التعليق على الدراسات السابقة : من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة واستخلاص النتائج المتوصل إليها، نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود أثر لسياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر، فهي تساهم في زيادة معدلات التشغيل بالتالي تنخفض معدلات البطالة. وجاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به الدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية الإنفاق الحكومي في تحسين أداء سوق العمل.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النموذج المستخدم وهو **ARDL** من أجل دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 في الأجلين القصير والبعيد.

المحور الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي (النفقة العمومية)

تعرف النفقة العمومية على أنها كافة المبالغ المالية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة، وتمثل النفقة العمومية بصفة عامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة والسياسة المنتهجة لتحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد. وقد شهدت النفقة العمومية تطورا مستمرا خاصة بعد حدوث أزمة الكساد العالمي سنة 1929، فقد أصبح تدخل الدولة أمرا ضروريا لإعادة التوازن للاقتصاد (حكيم، 2014، صفحة 31).

إن النفقات العمومية في الجزائر تقسم إلى قسمين وهما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وتعتبر إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة.

تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية بمختلف أشكالها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعرف باسم المربع السحري (**Kaldor**)، والتي تشمل ما يلي (دهان و زغاشو، 2017، صفحة 4)

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)؛
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)؛
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

الفرع الثاني: البطالة

تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على عجز الشخص عن الحصول على منصب عمل مناسب رغم كونه قادرا على العمل، ومستعدا له، وباحثا بالفعل عن العمل. والعاطل عن العمل وجه هو الشخص الذي لم تتخط مدة عمله ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية وهي أسبوع واحد سابق على اليوم الذي وجه فيه السؤال (محمد، 2019).

يستند التعريف القياسي للبطالة إلى ثلاثة معايير رئيسة لابد من توافرها في وقت واحد، وهي:

- أن يكون الفرد بدون عمل؛
- أن يكون الفرد متاحا للعمل في الوقت الراهن؛

– أن يكون الفرد باحثا عن عمل.

الفرع الثالث : تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على البطالة

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها التشغيل الكامل، فهي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل، وبالتالي انخفاض في معدلات البطالة. وبالتالي يمكن اعتبار سياسة الإنفاق العمومي ذات أهمية كبيرة في سوق العمل، فهي تساهم في خلق مناصب عمل سواء مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تقليص من عدد العاطلين عن العمل.

نظريا يمكن اعتبار الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل، وهذا ما يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات التشغيل علاقة طردية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما زادت معدلات التشغيل والتالي انخفاض معدلات البطالة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة. بالرجوع إلى نظرة بعض المدارس الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة فنجد أن المدرسة الكلاسيكية تعتبر أن سوق العمل في حالة تشغيل كامل ولا وجود لمشكلة البطالة وإن وجدت البطالة فهناك هناك يد خفية التي تعمل إرجاع سوق العمل إلى حالة التوازن، أما من وجهة نظر النقديون فهم يعتبرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية من السياسة المالية، في حين يرى كينز العكس، إذ يعتبر أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية في خلق مناصب عمل وبالتالي زيادة معدلات التشغيل والقضاء على البطالة (عايشي و بوهيدل، 2011، صفحة 6).

المحور الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر

لقد تطرقنا في المحور الأول إلى أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة، وقد توصلنا إلى أن لها أثر ايجابي فهي تساهم في تخفيض معدل البطالة. سنحاول في هذا المحور التطرق إلى تحليل تطور وواقع الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تطور الإنفاق الحكومي

يعتبر الاقتصادي الجزائري اقتصادا ريعي، وهو ما يعكس ارتباط مداخيل الدولة بتغير في أسعار البترول، إذ أن حدوث أي خلل في أسعار البترول سيؤدي حتما إلى حدوت تذبذبات على مستوى النفقة العمومية. والشكل التالي يوضح تطور النفقات العمومية في الجزائر بمليار دج، وذلك خلال الفترة 1990–2019.

الشكل رقم (1): تطور الإنفاق الحكومي.

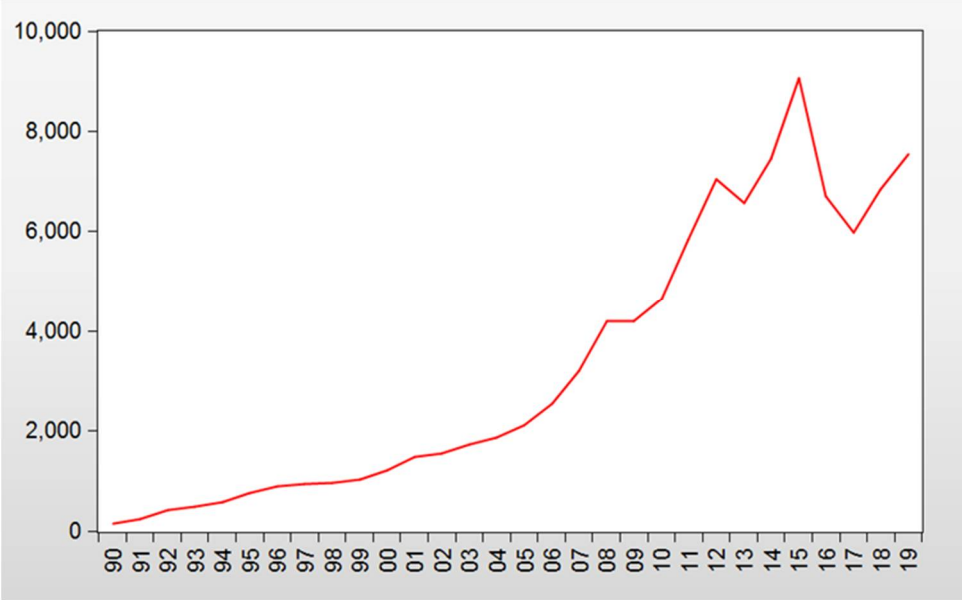

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية.

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن النفقات العمومية في الجزائر تأخذ اتجاها تصاعديا من سنة إلى أخرى، إذ قدرت سنة 1990 ب 136 مليار دج لترتفع الى1199.91 مليار دج سنة 2000، وقدرت سنة 2001 ب1471 مليار دج لترتفع إلى أعلى قيمة لها سنة 2012 إلى 7058.17 مليار دج وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار البترول نتيجة لتداعيات أحداث الربيع العربي على الدول المنتجة للنفط، إلا أنه في سنة 2013 انخفضت إلى 6575.77 مليار دج، وقد ارتفعت النفقة العمومية سنة 2019 إلى حدود 7556.13 مليار دج.

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة

لقد شهدت معدلات البطالة في الجزائر ارتفعا كبيرا خاصة في فترة التسعينات نتيجة لانخفاض أسعار البترول، والتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، أين تم تسريح عدد كبير من العمال نتيجة لغلق عدد كبير من المؤسسات. والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الشكل رقم(2): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

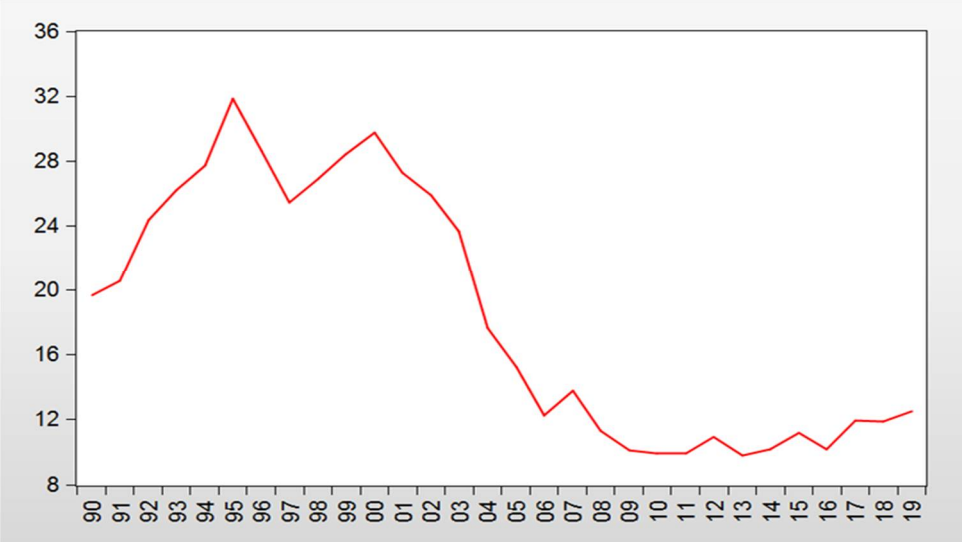

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة قدرت سنة1990 ب 19.7% وهي ترتفع من سنة إلى أخرى لتصل لأعلى قيمة لها سنة 1995، ولتنخفض بعد ذلك إلى 25.43% سنة 1997، ولترتفع بعد ذلك إلى حدود 29.77% سنة 2000،وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة، ويرجع سبب ذلك إلى الأوضاع الاقتصادي التي مرت بها الجزائر خلال هذه الحقبة.

بعد سنة 2000 نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر عرف انخفاضا من29.77% سنة إلى 9.6% سنة 2011، ليرتفع بعدها إلى 12.5% سنة 2019، وهذا راجع السياسات الاقتصادية المطبقة من السلطات الجزائرية.

المحور الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

لقد أسسنا هذه الدراسة على بيانات سنوية خاصة بمعدلات البطالة مصدرها البنك الدولي، وسلسلة زمنية سنوية للإنفاق الحكومي مصدره وزارة المالية مقدرة بمليار دج، كلا السلسلتين تحتويان على 30 مشاهدة سنوية (1990-2019).

نتيجة لعدم تجانس بيانات السلسلتين الزمنيتين سلسلة معدل البطالة(**TCH**) عبارة عن نسبة مئوية، أما سلسلة الإنفاق العام (**DP** مقدرة بمليار دج) سوف نتعامل مع اللوغاريتم العشري لهذه السلسلة، وعليه تم كتابته على كما يلي:

$$LDP=log(DP),LTCH=log(TCH)$$

ويكون شكل الدالة كما يلي:

$$LnTch=f(LnDp)$$

الفرع الثاني: دارسة استقرارية متغيرات الدراسة

إن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL** يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة صفر (0)**I** أو متكاملة من الدرجة الأولى **(1)I** (سبكي و مصطفى، صفحة 338)، فإذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية فلا يمكننا تطبيقها. ولاختبار جذر الوحدة نستخدم اختبار ديكي فولر المطور **ADF** الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول			النتيجة
	Tand C	**C**	**None**	**Tand C**	**C**	**None**	
LDP	-3.60 (0.73)	-2.98 (0.43)	-1.95 (0.99)	-3.59 (0.00)	-2.98 (0.00)	-1.95 (0.00)	I(1)
LTCH	-2.96 (0.86)	-3.57 (0.67)	-0.79 (0.36)	-3.58 (0.01)	-2.97 (0.002)	-1.95 (0.001)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول نلاحظ أن سلسلة الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة غير مستقرة عند المستوى، مما استوجب إجراء فروقات من الدرجة الأولى، وبعدها تم تطبيق اختبار جدر الوحدة، وقد تبين أن السلسلتين مستقرتين أي أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى.

الفرع الثالث: تحديد درجة التأخير المثلى

توجد عدة معايير تستخدم في تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى، التي ترمي إلى تدنئة مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ونعتمد في دراستنا على معيار **Akaike (AIC)**، إذ أن برنامج**Eviews 09** تقوم بتحديده تلقائيا، قد أشارت إلى أن الإبطاء الزمني هو (3،1). والشكل التالي يوضح فترات الإبطاء المثلى لكل متغير من متغيرات الدراسة وفق لمعيار **Akaike**.

نستعمل معيار أكاييك **(AIC)** لتحديد درجة التأخير التي تقابل أقل قيمة لهذا المعيار، والنتائج موضحة في الشكل التالي.

الشكل رقم (3): نتائج تحديد الدرجة المثلى للتأخير الزمني.

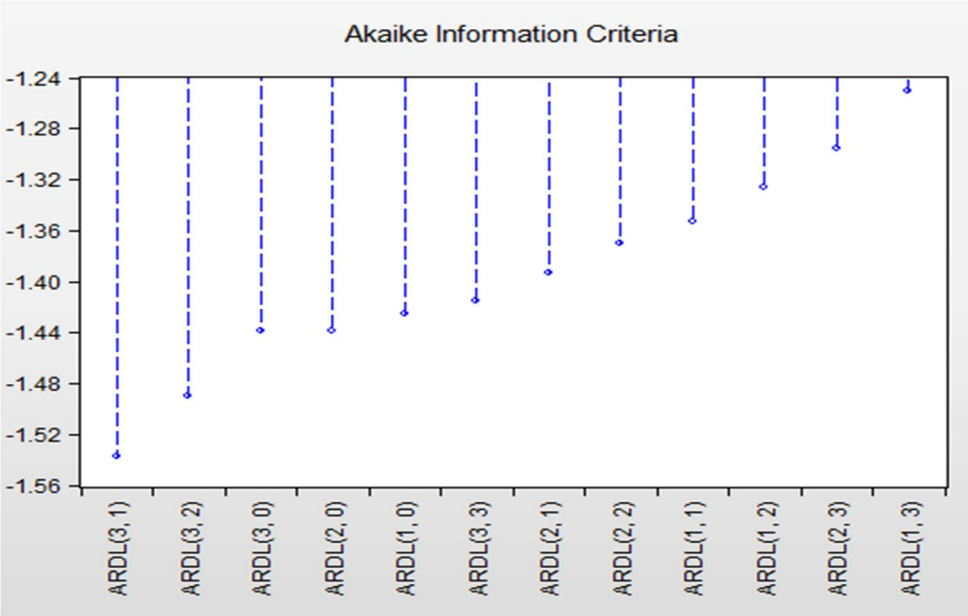

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج**Eviews 09**

الفرع الرابع: اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الحدود (ARDL Bonds test)

للتأكد من وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة نقوم بتطبيق اختبار الحدود (**Bounds test**)، الذي يعتمد على اختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، أما الفرضية البديلة (H_1) فهي تؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، ويتم مقارنة **(F)** المحسوبة مع قيم **(F)** الجدولية عند مستويات (10،5،1)، فإذا كانت قيمة **(F)** المحسوبة أقل من قيمة **(F)** الجدولية عند الحدود الدنيا فإننا نقبل الفرضية H_0، أما إذا كانت **(F)** المحسوبة أكبر من القيمة

الجدولية عند الحدود العليا، فإننا نقبل الفرضية H_1،بينما لا يمكننا الحسم إذا كانت قيمة **(F)** المحسوبة تقع بين قيم **(F)** الجدولية الدنيا والعليا.

بعد التأكد من إمكانية تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج **(ARDL)**، لكنه لابد من تحديد عدد الفجوات الزمنية.

يسمح لنا هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2):نتائج اختبار Bounds Test

Test Stat	Value	K
F-Stat	5.51	3
Signi	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

لاحظ من خلال نتائج هذا الاختبار أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة **f=5.51** أكبر من القيمة الحرجة للحدود العليا (1) والدنيا **I(0)** عند مستوى 10%، مما يجعلنا نقبل فرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توزانية طويلة الأجل، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة الإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 10%.

الفرع الخامس: اختبارات صلاحية النموذج

سنحاول اختبار النموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي، عدم تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي **(Jack-Berra)**، والنتائج موضحة في الجدولين والشكل التالي.

الجدول رقم (3): اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistique	0.24	Prop.F	0.78
Obs R-squared	0.68	Prob.Chi-Square	0.71
HeteroskedasticityTest:ARCH			
F-statistique	0.29	Prop.F	0.59
Obs R-squared	0.31	Prop.Chi-Square	0.57

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 09**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة **F** و**Chi-Square** غير معنوية عند مستوى 5%،

وعليه نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي. كما نلاحظ أيضا أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة **F** و**Chi-Square** غير معنوية عند مستوى 5 %، والبواقي تتبع توزيع طبيعي.

الشكل رقم (4): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي

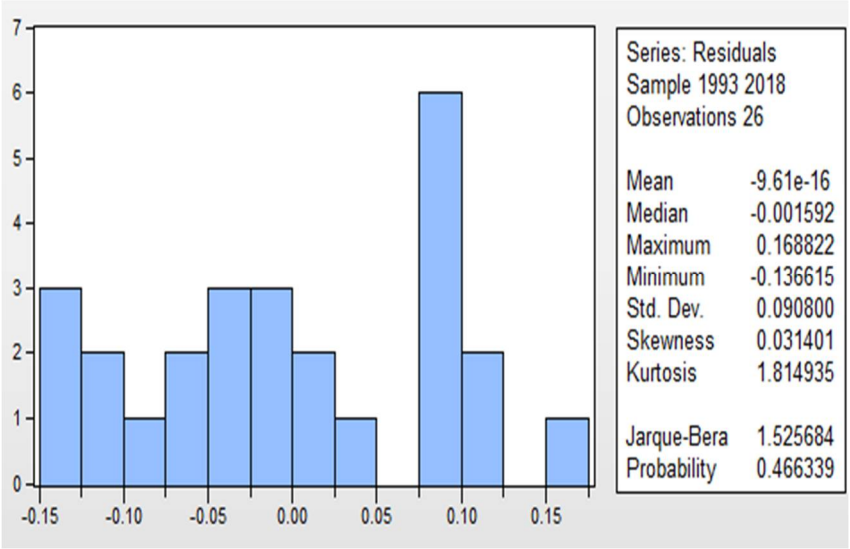

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الفرع السادس: اختبار استقرارية النموذج المقدر

لاختبار استقرارية النموذج المقدر نستعمل الاختبارين (**CUSUM Squares,CUSUM**)، والنتائج موضحة الشكلين التالين:

الشكل رقم(5): نتائج اختبار CUSUM of squares and CUSUM

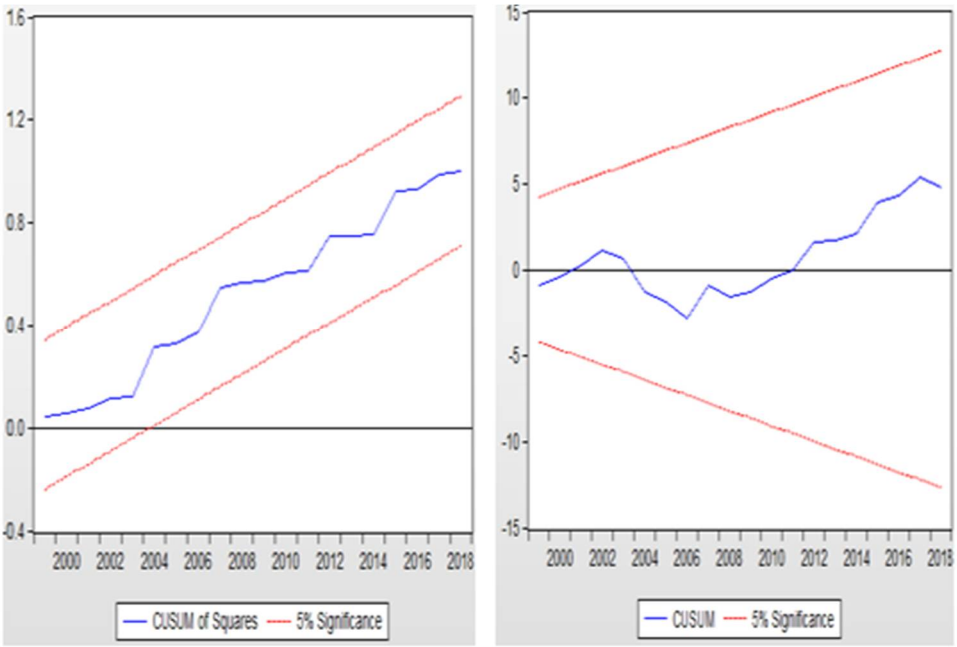

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الشكلين نلاحظ أنهما منحصرين في المجال، مما يعني أن النموذج المقدر مقبول.

الفرع السابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

سنقوم بتقدير معلمات الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج **ARDL**، والنتائج موضحة في الجدول التالي.

الجدولرقم (4): نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل.

الأجل القصير				
المتغير	**Coefficient**	**Std.error**	**t-stat**	**Prob**
D(LTCH (-1))	**0.33**	0.18	1.84	0.08
D(LTCH (-2))	**0.48**	0.21	2.23	0.03
D(LDP)	-0.000024	0.19	-0.02	0.97
ECT(-1)	-0.58	0.17	-3.26	0.0039
Cointeq=LTCHM-(0.71*LDP+13.38)				
الأجل الطويل				
المتغير	**Coefficient**	**Std.error**	**t-stat**	**Prob**
LDP	-0.71	0.06	-10.95	0.00
C	13.38	0.96	13.84	0.00

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يتضح من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه ما يلي:

تتأثر البطالة تتأثرا ايجابيا بمعدل البطالة في السنة **t-1** و**t-2**، فزيادة معدل البطالة في السنة **t** ب 1% سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة في السنة **t+1** ب 0.33% عند مستوى معنوية 10%، أما عند زيادة معدل البطالة في السنة **t** فإنه سيؤدي إلى زيادة معدل في السنة **t+2** ب 0.48% عند مستوى معنوي 5%.

وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير ولكنه غير معنوي لأن **Prob** للمتغير **D(LDP)** تساوي 0.97 وهي أكبر من 0.05 . كما

أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكة قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، وهذا راجع لكون أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف **ECT(-1)** معنوية وسالبة، التي تقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع الذي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى وبنسبة 58%، وتدل الإشارة السالبة على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

أما في الأجل الطويل فيتضح وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي التي تتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فزيادة الإنفاق ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.7%، أما الحد الثابت فهو معنوي ذو تأثير ايجابي لأن **Prob** للمتغير تساوي 0.00 وهي أصغر من 0.05.

خاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARDL**) خلال الفترة 1990-2019، وبعد التأكد من بأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)**I**، أي أنها تستوفي شروط تطبيق نماذج **ARDL**، تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود **Bound Test**، الذي أثبت وجود علاقة توازنية طويلة تتجه من المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ومن خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- عدم وجود أثر معنوي للإنفاق الحكومي في الأجل القصير.
- وجود أثر معنوي ذو أثر سلبي للإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الأجل الطويل، فزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.7%.
- انحرافات الأجل القصير تصحح بنسبة 58% تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها، أي أن سرعة التكيف عالية نسبيا في النموذج، ومن تم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

يمكننا استخلاص أن سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة(1990-2019) لها تأثير سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل، أي أنها تساهم في تخفيض معدل البطالة في المدى الطويل ،وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة، لذا وجب على واضعي السياسات في الجزائر التركيز على السياسة المالية بصفة عامة على سياسة الانفاق الحكومي بصفة خاصة باعتبارها أداة فعالة تساهم في تحسين أداء سوق العمل.

قائمة المراجع:

- حداشي حكيم. (2014). أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990-2010. *رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
- بوهيدل كمال، عايشي كمال.(2011) .*مداخلة بعنوان الانفاق الحكومي كأداة لتوسيع افاق التشغيل في الجزائر الفترة .2010-2001*.الجزائر.
- مريم زغاشو، محمد دهان. (2017). دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي-اقتصاد الامارات العربية المتحدة نموذج. *مجلة العلوم الانسانية* ، العدد04.
- بلمقدم مصطفى، وفاء سبكي. (2016). دراسة العلاقة بين التعليم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام منهجية ARDL. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.المجلد7.العدد01.
- فلاك ركن الدين.(2017).الإنفاق العام وسوق العمل في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014".مجلة الاقتصاد والاقتصاد التطبيقي.المجلد14.العدد02.
- مراد بن سماعيل، محمد مراس.(2015).النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام عام التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن و ecm.مجلة الإستراتيجية والتنمية.المجلد05.العدد08.
- رابح بلعباس،أحمد زكان .(2011).مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول:العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1973-2008).كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة المسيلة.15-16 نوفمبر.
- تهتان موراد، حمزة سعد .(2020).دور الإنفاق العام في تقليص معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016.مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.المجلد06،العدد01.
- ،شنتوف خيرة، عباس عبد الحفيظ .(2018).تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة1970-2015.دفاتر MECAS.المجلد14.العدد01.
- رائد محمد حلس.(2016).مداخلة مقدمة حول: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في فلسطين للفترة (1995-2015).كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.جامعة الأزهر.غزة.5-6 أكتوبر.

الملاحق:

الملحق رقم (01):

ARDL Bounds Test
Date: 01/23/21 Time: 15:36
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.510545	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

الملحق رقم (02):

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LTCH
Selected Model: ARDL(3, 1)
Date: 01/23/21 Time: 15:38
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	0.333241	0.181040	1.840709	0.0806
D(LTCH(-2))	0.480613	0.215253	2.232785	0.0372
D(LDP)	-0.005122	0.198695	-0.025779	0.9797
CointEq(-1)	-0.586483	0.179681	-3.264027	0.0039

Cointeq = LTCH - (-0.7110*LDP + 13.3802)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP	-0.710951	0.064871	-10.959460	0.0000
C	13.380221	0.966442	13.844819	0.0000